

التقرير السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

إضافة

أولا - مقدمة

١ - في تقرير السبع عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/429)، أوصيتُ بأن يعقب سحب عملية الأمم المتحدة إنشاءً مكتب صغير متكامل للأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها عام واحد تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على أن يُعرف هذا المكتب باسم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وفي هذا الصدد، أشرت إلى اعترامي العودة إلى مجلس الأمن بتفاصيل عن هيكل المكتب والموارد اللازمة له والتقدم المحرز نحو إنشائه في إضافة إلى التقرير المذكور. وقد رحب مجلس الأمن في قراره ١٦٩٢ (٢٠٠٦) باقتراحي الداعي إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وأنا أعرض في هذه الإضافة ما اقترح فيما يتعلق بالمكتب من هيكل وولاية وموارد لازمة، علاوة على النقاط المرجعية والأطر الزمنية المقترحة لاستكمال المهام المناطة به.

ثانيا - المشاورات مع الحكومة

٢ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦، قام كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي ومقرئهما، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، بالتشاور مع حكومة بوروندي، بوضع خطة عمل مشتركة للأمم المتحدة، اتفقوا فيها على الإطار الذي يوفر الدعم للحكومة فيما تعتمد من أولويات، وهي تشمل: (أ) السلام والحكم الديمقراطي؛ و (ب) إصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المدنيين؛



و (ج) حقوق الإنسان والعدالة؛ و (د) الإعلام والاتصالات؛ و (هـ) إعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - وفي هذا السياق، أثنى على أن تكون أولويات الأمم المتحدة القصيرة الأجل، الواردة في خطة العمل المشتركة، متماشية مع برنامج الحكومة للطوارئ، والأنشطة المتوسطة الأجل والأطول أجلا الواردة في خطة العمل المشتركة ستدعم أهداف الحكومة المتضمنة في خطتها الخمسية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا - ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

٤ - كما ذكرتُ في الفقرة ٦٤ من تقرير السبع عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429)، واستنادا إلى النقاط المرجعية المعروضة في الفقرات ٢٤ إلى ٣٤ الواردة أدناه، من المقترح أن تكون ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي شاملة لدعم عملية توطيد السلام والجهود التي تبذلها الحكومة في المجالات التالية:

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، لا سيما عن طريق الإصلاحات في مجالات الإدارة السياسية والتنظيمية والاقتصادية؛ ودعم قدرات الفرع التشريعي والمجتمع المدني؛ وزيادة قدرات الإدارة العامة وشفافيتها وخضوعها للمساءلة؛ ومكافحة الفساد؛ وزيادة القدرة الوطنية على منع نشوب الصراعات الداخلية وعلى إدارتها وتسويتها، بما في ذلك الصراعات المتعلقة بالأراضي؛ وتعزيز الجهود المبذولة لتقوية دور المجتمع المدني ودعمها؛

(ب) وضع خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذها، بما في ذلك تدريب الشرطة الوطنية البوروندية وبناء قدراتها؛ وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرات المهنية لقوات الدفاع الوطني وذلك بالتنسيق مع شركاء دوليين؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ج) إنجاز البرنامج الوطني الجاري تنفيذه حاليا لتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم؛

(د) تيسير إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا في مجتمعاتهم المحلية؛

(هـ) رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وبناء القدرات المؤسسية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الفئات

الضعيفة، بما في ذلك تشكيل لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؛ ووضع خطة عمل وطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتنفيذها؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق إنشاء آليات لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية. بما في ذلك لجنة لاستجلاء الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة؛ وكفالة تلاحم أعمال اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وآليات تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية؛

(و) إصلاح القطاعين القانوني والقضائي لكفالة قدرة البورونديين كافة على اللجوء إلى القضاء وإيجاد قضاء مستقل معزز قادر على تحقيق العدالة للجميع؛ وبناء قدرات العاملين في مجال القضاء وضباط السجون؛

(ز) كفالة استمرار تقديم الدعم من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في كافة القطاعات ذات الأولوية؛

(ح) تشجيع حرية الصحافة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لوسائل الإعلام والاتصالات؛ والمساعدة في تعزيز القدرات المهنية لوسائل الإعلام. بما في ذلك عن طريق بناء القدرات؛

(ط) تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتيسير تحققهما مع التركيز على التنمية الريفية، والتوسع الحضري، وتخفيف القطاع الخاص، وإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب والفئات الضعيفة؛ وتعزيز قدرات البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام؛ ومكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحسين نوعية الخدمات الأساسية وفرص الحصول عليها؛

(ي) كفالة حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، وتعزيز القدرات الوطنية بالنسبة لتجنب وقوع الكوارث الطبيعية وإدارتها، بما في ذلك الأمن الغذائي؛

(ك) تشجيع حشد الموارد من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية، وأنشطة الطوارئ وغيرها من الأنشطة الأطول أجلا في إطار برنامج حكومة بوروندي للطوارئ وورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وتعزيز التنسيق مع الجهات المانحة والشراكة بين الحكومة والمانحين، بما في ذلك التنسيق مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام؛

٥ - وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى احتمال توقيع مشروع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية والحكومة، من المتوقع أن تقوم عملية الأمم المتحدة في بوروندي، قبل رحيلها بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، بدعم تنفيذ الجوانب الرئيسية من الاتفاق، في حدود ولايتها ومواردها، بما في ذلك توفير الأمن لعملية نزع سلاح

قوات التحرير الوطنية وتسريحها والاشترك (مع الاتحاد الأفريقي) في الآلية المشتركة للتحقق والرصد للإشراف على وقف إطلاق النار وفي أفرقة الاتصال المشتركة لمراقبة نزع سلاح أفراد قوات التحرير الوطنية. ومشاركة الأمم المتحدة المحتملة في الآلية المشتركة للتحقق والرصد وفي أفرقة الاتصال المشتركة قد تستلزم كذلك إجراء تعديل في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وتوفير موارد إضافية له.

رابعاً - الهيكل والمهام والموارد

٦ - وُضع الهيكل المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ظل تشاور وثيق مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في هذا البلد ومقريهما، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام. والهدف من هذا الهيكل هو تمكين مكتب الأمم المتحدة المتكامل من تنفيذ ولايته المقترحة عن طريق تسخير القدرات الجماعية للأمم المتحدة على نحو متكامل ومتسق في إطار خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة في بوروندي. ومن المرتآى أن تساهم وكالات وصناديق وبرامج عدة تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من إدارات الأمانة العامة، بخبراتها في أقسام المكتب المتكامل الفنية المعروضة أدناه على أن يشترك في التمويل كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية. وسوف يوضع هيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل بحيث يسمح بالوصول بالمكتب إلى الحد الأقصى من الكفاءة والفعالية وتيسير الربط بين المانحين وغيرهم من الشركاء الإنمائيين.

٧ - وسيأس هذا الوجود المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي ممثل تنفيذي للأمين العام يتولى منصب رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤول المعين لشؤون الأمن. وسيكون الممثل التنفيذي مسؤولاً عن تكامل أنشطة الأمم المتحدة وإشراك الحكومة على أرفع المستويات السياسية في البلد. وإضافة إلى ذلك، سيكون الممثل التنفيذي هو المتحدث الرئيسي باسم الأمم المتحدة مع الحكومة، بما يشمل كل ما يتعلق بالمسائل السياسية والإنمائية. وسوف يضطلع الممثل التنفيذي، بصفته المنسق المقيم، بالمسؤولية العامة عن حشد الموارد فيما يتصل بخطة العمل المشتركة للأمم المتحدة، علاوة على تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة التابعة للحكومة البوروندية، وذلك بالتعاون مع شركاء إنمائيين آخرين.

٨ - وسيقدم الدعم للممثل التنفيذي في أدائه لهذه المهام مكتب صغير، يشمل وحدة شؤون سياسية، وستولى مسؤوليات في مجالات التنسيق، والتخطيط، والتحليل، والتقييم، وقواعد السلوك والإجراءات التأديبية، والشؤون القانونية، وتعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة، وحماية الأطفال. وسيعاون الممثل التنفيذي أيضا نائب للممثل التنفيذي للأمين العام.

٩ - وإضافة إلى مكتب الممثل التنفيذي، سيشمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أربعة أقسام متكاملة تغطي المجالات الرئيسية التي تتألف منها ولاية المكتب وهي: (أ) السلام وشؤون الحكم؛ و (ب) إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة؛ و (ج) حقوق الإنسان وتحقيق العدالة؛ و (د) شؤون الإعلام والاتصالات. وسوف يواصل فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة الممثل التنفيذي، تنفيذ الأنشطة وتنسيقها في مجالات إعادة البناء والتنمية. وسوف يحتاج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أيضا إلى الدعم المناسب في المجالات الإدارية واللوجستية والأمنية.

١٠ - وسوف يضم قسم السلام وشؤون الحكم موظفين دوليين يصل عددهم إلى ١١ موظفا، يقومون بدعم تنفيذ عملية الإصلاح السياسي والإداري اللازمة لتوطيد السلام، وذلك باستخدام وسائل منها تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى مؤسسات وطنية ومحلية رئيسية.

١١ - وسوف يضم قسم إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة عددا قليلا من الوحدات المدنية، إضافة إلى وحدات استشارية في مجال الشرطة والمجال العسكري، وسيكون ذلك كالتالي: مستشارون دوليون في مجال إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة يصل عددهم إلى سبعة أفراد، ومستشارون في مجال الشرطة يصل عددهم إلى ١٥ فردا، ومستشارون عسكريون يصل عددهم إلى ثمانية أفراد. وسيقوم المستشارون المعينون بإصلاح قطاع الأمن بتوفير الدعم في مجال وضع السياسات، والمساعدة في كفالة اتساق الإصلاح في قطاع الأمن مع الإصلاحات الأعم في القطاع العام والأهداف الإنمائية الوطنية، ودعم استكمال عملية نزع السلاح والتسريح. وسيقوم المستشارون المعينون بالأسلحة الصغيرة بتقديم المساعدة في تنقيح التشريعات فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، ووضع آليات لإدارة الأسلحة والرقابة عليها، بما في ذلك تقديم التدريب على تنفيذ هذه الآليات، وتقديم الدعم للجنة الفنية لنزع سلاح المدنيين المنشأة حديثا، بما في ذلك في مجال تنفيذ برنامج نزع سلاح المدنيين.

١٢ - وسوف يقدم المستشارون المعينون بالشرطة المساعدة في وضع، وتنفيذ، خطة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية البوروندية، بما يشمل تقديم التدريب المتخصص للمدربين وتوفير الخبرات التقنية بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان وتحقيق العدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة

المتكامل وشركاء ثنائيين يتعاونون في مبادرات لإصلاح قطاع الأمن في بوروندي. وسيقدم المستشارون المعنيون بالشرطة أيضا المساعدة في مجال بناء قدرات الشرطة الوطنية البوروندية من أجل مواجهة العنف الجنساني.

١٣ - وسوف يقدم المستشارون العسكريون خبرات تقنية متخصصة من أجل تعزيز القدرات المهنية لقوات الدفاع الوطني، ودعمًا لمبادرات الإصلاح التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين وذلك بالتعاون مع شركاء ثنائيين. وسوف يشارك المستشارون العسكريون أيضا في أعمال الآليات المشتركة للتحقق والرصد وأفرقة الاتصال المشتركة المزمع القيام بها على أن يكون ذلك رهنا بإبرام اتفاق بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وبناء على طلب من الطرفين. وسوف يقوم المستشارون العسكريون كذلك برصد الحالة الأمنية، والاتصال بقوات الدفاع الوطني وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما من أصحاب المصلحة بشأن الحالة الأمنية في المنطقة عموما.

١٤ - وسوف يضم قسم حقوق الإنسان وتحقيق العدالة موظفين دوليين يصل عددهم إلى ٢٠ موظفا، يقومون برصد حالة حقوق الإنسان في بوروندي وإجراء تحقيقات بشأنها والإبلاغ عنها، وتيسير وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وتناول الإصلاح في القطاعين القانوني والقضائي، بما يشمل المؤسسات الإصلاحية والقضاء المعني بالأحداث. وسوف يقوم القسم أيضا بتوفير الدعم لتشكيل لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة ومحكمتها الخاصة، بما يشمل المساعدة في وضع الأنشطة التحضيرية وتنفيذها.

١٥ - وسوف يضم قسم شؤون الإعلام والاتصالات موظفين دوليين لشؤون الإعلام يصل عددهم إلى ستة موظفين. وسوف يعمل هذا القسم، عن طريق برامج الإذاعية وغيرها من المبادرات لنشر المعلومات، على تشجيع الحوار الوطني وتوعية الجمهور وتنقيفه بشأن توطيد السلام والديمقراطية وعملية الإصلاح في بوروندي. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل كذلك الدعم التقني من أجل وضع، وتنفيذ، برنامج وطني شامل لبناء قدرات وسائط الإعلام العامة والخاصة.

١٦ - والأقسام الفنية المذكورة أعلاه، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، سيعضدها، عدد ملائم من الموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة. وسوف يتم نشر موظفي المكتب في عدة مواقع في بوروندي، بما في ذلك موقع لمجمع مقر البعثة المتكامل ومكاتب لحقوق الإنسان في بوجومبورا، علاوة على مكاتب لحقوق الإنسان في مقاطعات نغوزي وغيتيغا

وما كامبا. وسيشارك موظفو المكتب المتكامل أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة مكاتبهم الميدانية كلما أمكن ذلك.

١٧ - وكما يتسنى تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي على نحو فعال، إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل، من المتوقع أن يتطلب الأمر عناصر مكتملة ملائمة من الموظفين الإداريين، بما في ذلك موظفون دوليون ووطنيون، فضلا عن متطوعين من الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري الحصول على مجموعة من سبل النقل البري والجوي، بما في ذلك استخدام طائرات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس رد التكاليف.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، فإنه بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي سيعمل كمكتب متكامل، ستشترك في تمويل هيكل الموظفين المدنيين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وغيرها من إدارات الأمانة العامة، بالاستعانة بخدمات الدعم المشتركة حيثما أمكن ذلك.

١٩ - وسوف يتعاون في تمويل البرامج التي تضطلع بها أقسام المكتب الأربعة المتكاملة كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بينما تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل حشد الموارد لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ما بعد الصراع. وفي الوقت نفسه، يتعين إشراك أكبر عدد ممكن من المانحين في توفير الدعم لبوروندي، بما في ذلك عن طريق مشاركة لجنة بناء السلام وبالتعاون معها. ومن المتوقع أن يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل عن كنف مع لجنة بناء السلام، بما يشمل المشاركة في المداولات التي تجري مع الحكومة والعمل معها لمراعاة توصيات اللجنة في تنفيذ خطط توطيد السلام.

خامسا - التحديات

٢٠ - من بين التحديات التي ستواجه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الاضطلاع بالمهام المكلف بها: محدودية موارد الحكومة بدرجة كبيرة، وهو ما سيتطلب تحديدا لأولويات الاحتياجات ومزيدا من تعبئة جهود الجهات المانحة ودعمها مستمرا لمواجهة؛ ونقص القدرة المؤسسية اللازمة لوضع السياسات والبرامج وتنفيذها وتنسيقها ورصدها وتقييمها؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة؛ وبطء إدماج أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين ومن اللاجئين والمشردين داخليا في المجتمع؛ والحاجة إلى مزيد من الاحترام للمبادئ الديمقراطية والعمل من جانب المؤسسات السياسية. فالوعي بحقوق الإنسان لا يزال محدودا

في جميع المجالات، وارتفاع معدل انتهاكات حقوق الإنسان من جانب بعض مؤسسات الدولة يتطلب تركيزاً قوياً على بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٢١ - ولا تزال بوروندي تواجه أيضاً وضعاً اقتصادياً صعباً وفقراً على نطاق واسع. وهناك ضغط مستمر على الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض، وسوف يشتد هذا الضغط مع العودة المحتملة للاجئين والمشردين داخلياً ومواصلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وإضافة إلى ذلك، لا تزال محدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية ونقص الاستثمار في التنمية الريفية وفي القطاع الخاص تعوقان جهود الإنعاش وأنشطة إعادة الإعمار.

سادساً - النقاط المرجعية

٢٢ - من شأن الإنشاء المقترح لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أن يساعد على ضمان مساندة الحكومة بدرجة كافية، أثناء مرحلة توطيد السلام الحاسمة الأهمية المقبلة، في منع دورات العنف المتكررة التي يعاني البلد منها منذ حصوله على الاستقلال. ففي هذا السياق سوف يساعد المكتب الحكومة في إرساء أسس متينة لسلام دائم وتنمية مستدامة.

٢٣ - وسيكون إنشاء المكتب ترتيباً مرحلياً للتمكين من انتقال سلس من سياق لحفظ السلام نحو تعهد من الأمم المتحدة يركز بشكل متزايد على التنمية. وفي هذا الصدد، تحدد خطة العمل المشتركة التي وضعتها الأمم المتحدة لبوروندي النقاط المرجعية لإنجاز، وإتمام، المهام المدرجة في البرامج المتكاملة المختلفة المعدة في إطار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وهذه النقاط، المبينة أدناه، هي مؤشرات للتقدم المراد إحرازه في بوروندي أثناء فترة ولاية المكتب، والذي ستواصل بعده وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديم المساعدة في إطار يأخذ شكل فريق قطري.

ألف - توطيد السلام والحكم الديمقراطي

٢٤ - إن وضع حد للصراع المسلح في بوروندي بين الحكومة وقوات التحرير الوطني وتنفيذ الجوانب السياسية والعسكرية لاتفاق شامل يمكن إبرامه بين الحكومة وقوات التحرير الوطني سوف يشكلان نقطة مرجعية إلى جانب الاحترام الكامل للأحكام الدستورية، مثل ترتيبات تقاسم السلطة بين الحكومة وجميع الجهات السياسية الفاعلة في البلد. وينبغي أيضاً تحقيق تقدم نحو إقامة آليات لمنع الصراع وإدارته وتسويته، وخلق بيئة سياسية مواتية تُفضي إلى إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠.

٢٥ - وينبغي إنجاز مهمة اعتماد تشريعات وإحراز تقدم في إصلاح الإدارة العامة بدعم من المكتب. وعلاوة على ذلك فإن ممارسة البرلمان بشكل كامل لوظائفه التشريعية والرقابية سوف تشكل نقطة مرجعية إضافية.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المدنيين

٢٦ - سيكون إعداد خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن، واعتمادها والشروع في تنفيذها، مجالاً حاسماً الأهمية يتوقع من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أن يساعد فيه الحكومة. وستمثل إحدى النقاط المرجعية في قدرة قوات الدفاع الوطني على الاضطلاع بمسؤولياتها الدفاعية وفقاً للمبادئ الديمقراطية. وستضطلع قوة للشرطة الوطنية تزود بموارد كافية وتكون منظمة ومدربة بالمسؤولية عن تأمين سيادة القانون وإقرار النظام. وبالمثل فإن مسؤوليات دائرة الاستخبارات ستقتصر على جمع، وتحليل، المعلومات الاستخباراتية طبقاً للمعايير الدولية.

٢٧ - وإنجاز ذلك سيتطلب، بين أمور أخرى، ضمان توفر مراقبة مدنية لقوات الأمن عن طريق آليات رقابة مدنية؛ ودمج هيكل إصدار الأوامر والمراقبة؛ وإحراز تقدم نحو إقامة نظم لإدارة الموارد المالية وأفراد قوات الأمن تكون متسمة بالشفافية؛ وتنفيذ برامج للتدريب الشامل، تتناول، ضمن ما تتناوله معايير حقوق الإنسان ويدعمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والشركاء الآخرون؛ وتقديم مساعدة معززة ومنسقة وثنائية لإصلاح البنى التحتية الحيوية، وكذلك مواجهة المتطلبات اللوجستية لقوات الأمن واحتياجاتها من المعدات. وسيكون إنشاء آلية وطنية تنسيق لقطاع الأمن أحد النقاط المرجعية الإضافية.

٢٨ - وإضافة إلى ذلك فإن مهمة وضع، وتنفيذ، برنامج ناجع وشامل لنزع سلاح المدنيين، بما يشمل اعتماد إطار قانوني وطني ينظم حيازة المدنيين للأسلحة في بوروندي، ينبغي إنجازها بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وسيشكل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واعتماد هذه الاستراتيجية وتنفيذها، وكذلك إتمام عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، أحد النقاط المرجعية الرئيسية.

جيم - حقوق الإنسان والعدالة

٢٩ - يعد إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتنفيذ تدابير عملية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب نقطتين مرجعيتين رئيسيتين. وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بولاية واستقلال وموارد كافية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، في إطار خطة عمل

وطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء جهاز وطني لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها (وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ستكون لهما أهمية حيوية بالنسبة لبلوغ هاتين النقطتين المرجعيتين.

٣٠ - ويعد وضع، وتنفيذ، استراتيجية شاملة للإصلاح القانوني والقضائي لضمان استقلال وفعالية النظام القضائي إحدى المهام الهامة لتعزيز السلام التي يمكن الاضطلاع بها بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وسيضمن ذلك إنشاء نظام قضائي للأحداث وإصلاح نظام السجون.

٣١ - وينبغي أن يُبرم اتفاق إطاري بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن طرائق إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة. وينبغي، إضافة إلى ذلك، استكمال جميع الأعمال التحضيرية، بما في ذلك إجراء عملية تشاور وطني من أجل إنشاء هذه الأجهزة القضائية المرحلية. ورهنا بالمناقشات الجارية بين الأمم المتحدة والحكومة، سوف يمثل أيضا إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بدعم من الأمم المتحدة، أحد النقاط المرجعية.

دال - الإعلام والاتصالات

٣٢ - سوف يشكل وجود مجلس وطني معزز لرصد وسائط الإعلام والاتصالات من أجل تنظيم هذه الوسائط وإكسابها الكفاءة المهنية، وكذلك لضمان استقلالها، أحد النقاط المرجعية الهامة.

هاء - إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٣ - إن إجراء تحسين نوعي في توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك زيادة إمكانات الحصول على المياه الصالحة للشرب والحصول بشكل منصف على الخدمات التعليمية والصحية، يُعد من الأولويات الرئيسية للحكومة، التي ستقدم الأمم المتحدة دعما لها والتي ستشكل أحد النقاط المرجعية في هذا المجال - وضمان أن يستفيد السكان من عائدات ملموسة للسلام، ستقدم الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، دعما للحكومة في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق اعتماد استراتيجية لتنمية القطاع الخاص وإعداد مبادرات لتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والحد من البطالة. كذلك فإن خفض مستوى انعدام الأمن الغذائي بدرجة كبيرة والانتقال من التركيز على المساعدات الإنسانية للطوارئ إلى التنمية سيشكل أيضا إحدى النقاط المرجعية.

٣٤ - والعودة المحتملة لنحو ١٤٠.٠٠٠ لاجئ من تترانيا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ستطلب أيضا حلولاً دائمة. ويتعين اتخاذ تدابير لضمان أن تكون المجتمعات التي سيعود إليها

هؤلاء اللاجئين قادرة على أن تهيئ لهم بيئة مواتية تتميز بتوزيع عادل للموارد الطبيعية، وبإمكان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبوجود آليات لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي، والوصول الآمن إلى المناطق التي سبق أن تأثرت بالألغام الأرضية. ونجاح عملية إعادة إدماج معظم هؤلاء اللاجئين، وغيرهم من السكان الذين تضرروا من الحرب، في إطار برامج محلية للانتعاش الاقتصادي، تقدم الأمم المتحدة دعماً لها، سيكون بمثابة نقطة مرجعية أخرى في هذا المجال.

سابعاً - المرحلة الانتقالية والأطر الزمنية

٣٥ - تتضمن خطة الأمم المتحدة المشتركة للعمل من أجل بوروندي ثلاث مراحل للانتقال من عملية حفظ السلام إلى تعهد يركز أساساً على التنمية. فالمرحلة الأولى ستركز على استكمال الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان الانتقال السلس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وسيشمل ذلك إعداد ميزانية المكتب في شكلها النهائي؛ وتعيين الموظفين؛ والتحديد المسبق لأماكن المرافق وغيرها من أشكال الدعم الإداري للمكتب. وسوف تُعد خطط تفصيلية للتنفيذ لكل برنامج من البرامج المتكاملة للمكتب، كما ستُحشد الموارد المالية للبدء في تنفيذ أنشطة البرامج المتكاملة، بما في ذلك تحديد الآليات الملائمة لتعبئة الأموال وإدارتها.

٣٦ - وخلال المرحلة الثانية ستكون المهام المتعلقة بعملية الأمم المتحدة في بوروندي قد توقفت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وستدخل مرحلة تصفية إدارية تمتد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في حين سيبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عمله في ١ كانون الثاني/يناير. وخلال فترة التشغيل الأولى للمكتب ستجري بصفة دورية عمليات استعراض شامل للتقدم المحرز، مقارنة بالنقاط المرجعية لمدى وملاءمة تلك المؤشرات ذاتها، وستقدم إلى مجلس الأمن بعد ذلك، إذا اقتضى الأمر، توصيات بشأن تعديل ولاية المكتبة وبنيتها ويُتوقع أن يبدأ في هذه المرحلة القيام بعملية تخطيط انتقالية لإنهاء عمل المكتب وإجراء ما يترتب على ذلك من تعديلات في بنية الأمم المتحدة في بوروندي.

٣٧ - وخلال المرحلة الثالثة ورهنا بالتطورات التي ستحدث على أرض الواقع، يُتوقع إنجاز الأنشطة المرتآة في إطار خطة الأمم المتحدة المشتركة للعمل إلى جانب نقل جميع مسؤوليات المكتب إلى فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

ثامنا - الملاحظات

٣٨ - حدث تقدم هام في بوروندي منذ تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا في آب/أغسطس ٢٠٠٥. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، وسيكون من الضروري تقديم المزيد من الدعم الدولي لجهود الحكومة الرامية إلى توطيد السلام وإعادة الإعمار والتنمية.

٣٩ - وإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في نيروبي سيتيح للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، أن يلعب في المرحلة الحرجة المقبلة، دورا هاما بالنسبة لتعزيز القدرة الوطنية على التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك عن طريق دعم الإدارة السياسية والاقتصادية، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع العدالة، والمصالحة الوطنية من خلال إقامة آليات انتقالية للعدالة تكون فعالة وموثوقا بها. وسيؤدي المكتب أيضا دورا مهما في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومما له أهمية بالغة أن تُستغل المكاسب التي حققها شعب بوروندي وحكومته للحيلولة دون تكرار الصراع.

٤٠ - وأود أن أعبر مرة أخرى عن تقديري لعملية التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا ولمبادرة السلام الإقليمية في بوروندي لجهودهما التي لا تكل في سبيل إنهاء الصراع الذي يطرح تحديا في بوروندي، وآمل في أن تؤدي المفاوضات التي تعملان على تيسيرها بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطني إلى أن يُعقد قريبا اتفاق شامل بشأن وقف القتال وأن يعالج هذا الاتفاق جميع الجوانب العسكرية والسياسية التي لم تتم تسويتها بعد. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لإيلاء الاعتبار الواجب لدعم تنفيذ اتفاق شامل بين الحكومة وقوات التحرير الوطني إذا ما طلب الطرفان ذلك.

٤١ - ونجاح تنفيذ الولاية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي سيعتمد في نهاية المطاف على الدعم والالتزام الكاملين من الحكومة، وكذلك على تعزيز مساعدة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بدرجة كبيرة. وهناك حاجة إلى دعم مالي كبير لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العاجلة والأطول أجلا. ولذلك فإنه مما يسعدني للغاية أن بوروندي قد أصبحت من أول المستفيدين من لجنة بناء السلام. وإني لآمل مخلصا أن يتم، بفضل الجهود التي تبذلها اللجنة، إنشاء آلية جيدة التنظيم والتنسيق للمساعدات المقدمة من الجهات المانحة وذلك بتعاون وثيق مع الحكومة والأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومع المؤسسات المالية الدولية.

٤٢ - وأنا أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على البنية والولاية المقترحين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة حسبما هو موضح في الفقرات من ٤ إلى

١٩ أعلاه. وأنا أعتزم في حالة ما إذا وافق المجلس على توصياتي بشأن إنشاء المكتب، أن أسعى إلى الحصول من الجمعية العامة على التمويل اللازم له. وفي الختام، آمل أن ينظر أعضاء المجلس جدياً في المقترحات الواردة في هذا التقرير واضعين في الاعتبار الحاجة إلى ضمان انتقال سلس في قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلى بوروندي، بعد إنهاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بناء على طلب الحكومة.
